

إن كل معاهدة غير محددة الأجل وال تحتوي شرطاً صريحاً ظلت المعاهدة ملزمة لجميع أطرافها بحالتها. بليغاً أطرافها، أما كيف يتم هذا التحرر، المعاهدة حق النسخ أو إعلان إنهاؤها دون الاتفاق مع الطرف الآخر أو الرجوع. صحيح أن فكرة وجوب تعديل أو إنهاء المعاهدة التي تغيرت أوضاعها فكرة مقبولة في ذاتها ال يمكن عدم التسليم بها، لأنه غير منطقي أن تبقى التعهدات قائمة رغم زوال الأسباب التي تستند إليها، وليس من المعقول القول ببقاء الدول مرتبطة دائماً جانب واحد دون الرجوع إلى الجانب الآخر مسألة خطيرة، لأنه يعطي للدول التي تطعن به المعاهدة التي تفرض عليها هذه تخفي وراءه اللزمات، وأنه يمكنها من أن تتخذ من فكرة تغير الأوضاع ستاراً والضمانات الكافية لصيانة العالقات الدولية القانونية من العبث والقيود المبذولة من أن تنتهك، بغير مبرر حقيقي